مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (04) / العـدد: (02)، (2020)
ص 59 - 81

السياسة الحمائية الدولية والإقليمية للتنوع البيولوجي

International and regional protectionism policy for biodiversity

لمين هماش[1]*، زهرة بوسراج[2]
[1]جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، (الجزائر)، lamine.hemmeche@gmail.com
[2]جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، saida_boucerredj@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 14/ 03/ 2020 تاريخ قبول النشر: 2020/04/12 تاريخ النشر: 2020/04/18

ملخص:

تسعى هذه الورقة العلمية لعرض الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية من أجل بناء سياسة حمائية للتنوع البيولوجي الذي يعرف العديد من التهديدات الناجمة عن الفعل الآدمي والإستغلال غير العقلاني لمختلف مكونات التنوع البيولوجي، حيث أخذ هذا النوع من النظام البيئي العالمي إهتماما بالغا في أجندة المنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحمايته، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود للحد من خسارته وإندثاره.

الكلمات المفتاحية:

التنوع البيولوجي، منظمات دولية وإقليمية، منظمات غير حكومية، السياسة الحمائية.

Summary:

This scientific paper seeks to present the efforts made by international and regional governmental and non-governmental organizations to build a protection policy for biological diversity that defines many threats resulting from the human act and irrational exploitation of various components of biological diversity, as this type of the global ecosystem took great interest On the agenda of international and regional organizations concerned directly or indirectly with its protection, which calls for concerted efforts to limit its loss and disappearance.

Keywords:

biodiversity, international and regional organizations, NGOs, protectionism policy.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تقتضي السياسة الحمائية للتنوع البيولوجي ضرورة عقلنة استغلاله وإستعماله عبر مقاربة الرشادة الأيكولوجية المبنية على أسس علمية وفنية صادرة من دراسات علمية وأكاديمية من طرف مختلف الفواعل الدولية، من منطلق أن خسارة التنوع البيولوجي يعتبر من أبرز مظاهر إختلال النظام البيئي العالمي، حيث سارع المنتظم الدولي لأمننة هذا النوع عبر مجموعة من الإتفاقيات والبرتوكولات والمؤتمرات العالمية، وإبرام العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1993 أول اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حسب الكثير من المهتمين بالبيئة وهي من بين الاتفاقيات التي تم تطويرها من خلال الوعي البيئي المتنامي، حيث تشهد الكثير من دول العالم إنقراض كبير لمختلف أنواع النباتات وهلاك الكثير من الحيوانات ونذرتها بسبب الجفاف أو التغيرات المناخية أو الإحتباس الحراري، أو التصحر، حيث يعتبر النظام البيئي العالمي بمثابة سلسلة من الحلقات المترابطة يتأثر ببعضه البعض وأي ضرر ناجم من مختلف التهديدات البيئية سيؤثر على باقي التنوع البيولوجي بمختلف أشكاله، وعلى هذا الأساس تعالت الأصوات الدولية منها والمحلية بضرورة البحث عن سبل مشتركة لحماية التنوع البيولوجي، وهو ماعكفت عليه مختلف المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية، وعلى هذا الأساس تتمثل إشكالية الدراسة فيمايلي: ما مدى مساهمة الجهود الدولية والإقليمية في حماية التنوع البيولوجي؟

وسوف تتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

1_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار منظمة الأمم المتحدة

لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا كبيرا في مجال حماية البيئة بصفة عامة، وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي خصوصا، وذلك من خلال مختلف أجهزتها الرئيسة منها المتمثلة في الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات القضائية (المطلب الأول) إلى جانب الهيئات الأخرى من ومؤسسات مالية ووكالات متخصصة (المطلب الثاني).

1.1_ دور الهيئات الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي

لقد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، العزم على الدفع بالرقي الاجتماعي قدما، ورفع مستوى الحياة في جو أفسح، وكذلك استخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا، وكذلك العمل على تحقيق التعاون الدولي، لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والإنسانية،

وعلى احترام حقوق الإنسان .....، وهذا حسب المادة الأولى الفقرة الثالثة" إذ أن هذا الرقي واحترام حقوق الإنسان لن يتأتى إلا من خلال المحافظة على البيئة، وحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية(بيئة نوعية) [1].

1.2_ جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي

لقد أصدرت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات إضافة إلى رعايتها للمؤتمرات البيئية العالمية، التي عملت على بلورة هياكل مؤسساتية جديدة لمعالجة القضايا البيئية، التي تمحورت في كما يلي :

أولا– القرارات الصادرة عن الجمعية العامة:

- ✓ القرار 117/49 المؤرخ في 19 ديسمبر 1994 المتعلق بدخول اتفاقية التنوع البيولوجي حيز النفاذ.
- ✓ القرار 49 /119 المؤرخ في 19 ديسمبر 194 المتعلق باليوم الدولي للتنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 111/50 المؤرخ في 20 ديسمبر 1995 المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 182/51 المؤرخ في 16ديسمبر 1996 بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 2000/35 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000 المتعلق بإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.
- ✓ القرار 162/62 الصادر في 19 ديسمبر 2007 المتضمن اعتماد برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 201/52 المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ جدول أعمال القرن 21 وبخاصة الفصل 15 منه المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي والفصول ذات الصلة.
- ✓ التوصيات المقدمة في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة بشأن استعراض الفصل 15 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي.

ثانيا– المؤتمرات الدولية:

[1] جمال العايب، **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2005)، ص 76.

من مظاهر اهتمام الأمم المتحدة بالتنوع البيولوجي، عقدها لمؤتمرات دولية غطت في جانب من فقراتها وبنودها موضوع حفظ التنوع البيولوجي، نذكر منها :

1–مؤتمر استوكهلم الخاص بالبيئة البشرية لسنة 1972 (CNUEU):

عقد المؤتمر بناء على مبادرة من حكومة السويد في مدينة استكهولم من 5 إلى 16 يونيو 1972[2] ، بعد سنتين من تحضيره من طرف الأمم المتحدة بمشاركة 113 دولة، وقد نشرت وثائق المؤتمر بألف ومائتي صفحة[3] .

وكان من ضمن اهتمامات هذا المؤتمر البيئي التنوع البيولوجي فقد نص الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر أنه (يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء، المياه، التربة، الحيوانات والنباتات وبالأخص العينات النموذجية من النظم الإيكولوجية الطبيعية.....)[4].

ويلاحظ من هذا المبدأ تأكيده ضرورة المحافظة على حياة الكائنات الحية والأنظمة الإيكولوجية والاهتمام بالتنوع البيولوجي البحري، من خلال إلزام الدول بمنع أي تلوث بحري يهدد الكائنات الحية[5].

2–الميثاق العالمي للطبيعة 1982:

اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحماية البيئة فأصدرت الميثاق العالمي للطبيعة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 7/37 المؤرخ في28 أكتوبر 1982، الذي تقدم به الإتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية.

من ضمن مبادئ الميثاق نجد:

- ✓ تخضع جميع مناطق الأرض، في البر والبحر ، لمبادئ الحفظ هذه، وتمثل حماية خاصة للمناطق الفريدة ، ولعينات تمثل جميع الأنماط المختلفة للنظم الإيكولوجية، ولموائل الأنواع الإحيائية النادرة او المعرضة للخطر.

---

[2] نورة سعداني و محمد رحموني، **دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،(العدد الثاني والأربعون، 2017)، 198

[2] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والإشهار ، 2008)، ص266.

[4] المبدأ الثاني من مؤتمر ستوكهولم.

[5] المبدأ السابع من نفس المؤتمر.

✓ تدار النظم الإيكولوجية والكائنات الحية، فضلا عن الموارد الأرضية والبحرية والجوية التي يستخدمها الإنسان، وذلك لتحقيق الإنتاجية المثلى والمستمرة منها للمحافظة عليها، ولكن لا تدار بطريقة تعرض للخطر سلامة مايتعايش معها من نظم ايكولوجية وأنواع إحيائية.

✓ تصان الطبيعة من التدهور الناجم عن الحرب او الأنشطة العدائية الأخرى.

3-مؤتمر البيئة والتنمية ريو لسنة 1992(CNUED) :

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والمعروف بـ قمة الأرض" بريو ديجانيرو في البرازيل من 3-14 جوان 1992.[6]

وكانت لهذا المؤتمر نتائج تتضمن صدور 27 مبدأ، وتتفق هذه المبادئ حول أولوية الإنسان باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة، وتكفل له حقه في الحياة الصحية والمنتجة ، التي تتلاءم مع البيئة البشرية، حيث ينص المبدأ الأول على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة[7]، ومن النتائج المباشرة لهذا المؤتمر هو إبرام عدة اتفاقيات بيئية دولية مهمة وهي:

✓ **اتفاقية التنوع البيولوجي**: التي تعد من أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بموضوع حماية وصيانة التنوع البيولوجي، بوصفها أول اتفاقية عامة وشاملة لهذا الموضوع.

✓ **جدول أعمال القرن 21** : و هو برنامج عمل مكون من 40 فصل تحوي على 115 موضوع، يمثل خطة مبدئية للعمل في جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على البيئة وتمتد من عام 2000 إلى نهاية القرن 21، و ينقسم إلى أربعة أقسام من ضمنها حماية وحفظ و إدارة الموارد و التي تضم أربعة عشرة فصلا منها حماية الغلاف الجوي ومكافحة التصحر و الجفاف وحماية التنوع البيولوجي[8]. .....، كما يهدف إلى إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة[9].

---

[6] عبد الرزاق مقري، **نفس المرجع السابق**،268.

[7] **نفس المرجع**، ص269.

[8] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1، 2010)، ص56.

[9] المبدأ الثالث من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية 1992، ص3. وثيقة رقم(A/ CONF.151/26/Rev.1(Vo.I .I

وقد أكد المؤتمر في المبدأ السابع على أن تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة ، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وان كانت متباينة[10] .....

4–مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 (CNUDD):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) في الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002[11] ومن خلال الإعلان السياسي الصادر عنه يظهر مدى الاهتمام بالتنوع البيولوجي، إذ أشار ذلك الإعلان إلى أن احد المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية هو الحصول على التنوع البيولوجي[12]، وأكد الإعلان ضرورة احترام التنوع الثقافي والتي نصت على (نحن نحترم تنوع الثقافات واختلاف نظم القيم فضلا عن النهوض بمصالح الشعوب الأصيلة)[13]، وإعطاء الدور للمجتمعات المحلية في مجال حفظ التنوع البيولوجي[14].

وركز الإعلان على ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي سواء أكان ذلك على المستوى الوطني آو الدولي والحد من فقدانه، إذ نص الإعلان على (حماية واستعادة سلامة النظام الإيكولوجي لكوكبنا مع التشديد بصفة خاصة على صون التنوع البيولوجي والعمليات الطبيعة التي يعتمد عليها استمرار الحياة على الأرض، فضلا عن التصدي لعملية التصحر، ويشكل الحد بدرجة كبيرة من المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على المستويين الوطني والعالمي أولوية بالنسبة لتأمين سبل معيشية مستدامة للجميع[15].

1.3_ جهود مجلس الأمن في حفظ التنوع البيولوجي

على الرغم من غياب مبادئ القانون الدولي للبيئة في قرارات مجلس الأمن، فإن اهتمام المجلس بالبيئة كان أول مرة بمناسبة محاولة تحقيق الأمن والسلم،بصدد مكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الأولية التي تعرضت لها

---

[10] المبدأ السابع ، **نفس المرجع**.

[11] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الفصل الأول ، القرار1،جوهانسبورغ ، جنوب افريقيا ، 22 اوت –4 سبتمبر 2002 ، ص1، وثيقة رقم *A/CONF.199/20 .

[12] الفقرة –29– من الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ لسنة 2002.

[13] الفقرة –26، من الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة ،المرجع السابق .

[14] الفقرة 27– ،**نفس المرجع**.

[15] الفقرة– 44– ،**نفس المرجع**.

ليبيريا بعد نهاية الحرب عام 1989، مع أن اهتمام مجلس الأمن كان ظرفيا ولا يعكس إرادته في الاهتمام بالحماية الإيكولوجية، لأنه جاء في سياق الاهتمام بالموارد الطبيعية الثمينة كالخشب والألماس التي تزخر بها ليبريا[16].

وتتمثل أهم استحقاقات مجلس الأمن في ليبيريا،في تأمين الحظيرة الوطنية SOPO،إذ غادرها حوالي 500 شخصا كانوا يعملون في تهريب تلك المواد الأولية،كما تمكن من تحقيق الأمن والحفاظ على مزارع المطاط فيها[17].

1.4_ الفرع الثالث: دور محكمة العدل الدولية في حفظ التنوع البيولوجي:

نظرا للتطورات في ميدان القانون البيئي، شكلت محكمة العدل الدولية في سنة 1993 غرفة مكونة من 7 أعضاء من اجل النظر في القضايا البيئية، فقد نصت المادة 26 الفقرة 1من نظام المحكمة الأساسي على أنه" نظرا للتطورات في ميدان القانون البيئي والحماية التي وقعت في السنوات القليلة الأخيرة،اخذين بعين الاعتبار ضرورة استعدادها وبأقصى درجة ممكنة لمعالجة أي قضية بيئية ضمن اختصاصها القضائي"[18]، ومن ضمن القضايا التي عالجتها المحكمة نجد:

أولا– الولاية على مصايد السمك الأيسلندية : بريطانيا العظمى ضد أيسلندا.

تعد قضية الولاية على مصائد السمك الأيسلندية أو ما يعرف ببساطة مصائد السمك "حرب سمك القد" كما تلقب أحيانا، من بين أهم القضايا التي أثيرت حول الموارد البحرية الحية، والتي برزت فيها أيسلندا كطرف من جانب وعدد من دول الصيد لشمال الأطلسي من جانب أخر، بسبب ما تمثله الموارد الحية على اختلافها وتنوعها عنصرا بيئيا مهما بحيث أن تهديده ينعكس مباشرة في اختلال واضح لتوازن النظام البيئي[19].

1– خلفية النزاع :

نشأ نزاع الولاية على المصائد الأيسلندية بسبب أن سلطات أيسلندا أنشأت مناطق للولاية على مصائد السمك في المياه المحيطة بالجزيرة، وحاولت أن تفرض ذلك على المراكب الأجنبية، وقد شهد هذا النزاع زمنيا أربع مراحل تتعلق بعدد والتوسعات في مناطق الصيد ، ففي البداية كانت 4 اميل بحرية في الفترة من (1952– 1956) ثم إلى 12 ميل بحري (1958–1961) ثم 50 ميل (1972– 1975) أخيرا 200 ميل بحري (

---

[16] صافية زيد المال ، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه ،(الجزائر: جامعة تيزي وزو ، 2013)، ص170

[17] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[18] المادة 26 الفقرة 1من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[19] قويدر رابحي، **القضاء الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (الجزائر: كلية الحقوق،جامعة تلمسان، 2016)، ص ص 259-260.

197-1976)،أمام هذا الوضع لم يبق امام المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والرافضة لمطالب أيسلندا بالتمديدات إلا الطعن في هذه المسافات، من خلال الاستمرار في الصيد في المناطق المتنازع فيها، او عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية، مبدئيا تم الاتفاق على الحل الأخير، والمتمثل في عرض النزاع على محكمة العدل الدولية[20]:

حيث قررت المحكمة:

✓ أن الأنظمة الأيسلندية لعام 1972، والتي تشكل توسيعا من جانب واحد لحقوق الصيد الخالصة بالنسبة إلى أيسلندا إلى 50 ميلا بحريا من خطوط الأساس لا يعتد بها،وانه لا يحق لأيسلندا من جانب واحد أن تمنع سفن الصيد التابعة للإطراف من دخول المناطق الواقعة بين حدي 12 ميلا و50 ميلا، وان تفرض من جانب واحد قيودا على انشطة تلك السفن في هذه المناطق[21].

ثانيا–قضية صيد الحيتان : رفعت استراليا 31 ماي 2010 إلى محكمة العدل الدولية دعوى ضد اليابان بشأن نزاع يتعلق بـ "مواصلة اليابان تنفيذ برنامج واسع النطاق لصيد الحيتان في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الياباني للبحوث بشأن حيتان المحيط المتجمد الجنوبي بموجب ترخيص خاص"، في إخلال بالالتزامات الواقعة على عاتق اليابان بمقتضى الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان الصادرة عام 1986، و في 20 نوفمبر 2012، أعلنت نيوزيلندا تدخلها في هذه القضية[22].

أصدرت المحكمة في 2014/03/31 حكما يقضي بمنع اليابان من اصطياد الحيتان في محيط القطب الجنوبي، وذكرت في حيثيات قرارها أن اليابان تنتهك بذلك الاتفاقية الدولية لعام 1986، هذا الحكم دفع طوكيو إلى وقف نشاطاتها في هذا المجال لموسم واحد لكنها استأنفت عام 2015، مبررة تصرفها بأنه منذ فترة طويلة لم تعد الحيتان مهددة بالانقراض، وأن صيدها لأغراض علمية ضروري للحفاظ على موارد بحرية كانت بعد الحرب العالمية الثانية مصدر بروتين رئيسي للدولة التي تضررت من الحرب .

1.5_ دور الهيئات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية في حفظ التنوع البيولوجي

[20] قويدر رابحي، الأطروحة السابقة، ص 262.

[21] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[22] ملخصات الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، قضية يد الحيتان في القطب الجنوبي (أستراليا ضد اليابان: نيوزيلندا كطرف متدخل)، وثيقة رقم 16- (A) 14733، مارس 2014، ص4/55.

المنظمات المتخصصة، هي منظمات دولية بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح، لكن اختصاصها يقتصر على جانب معين من جوانب التعاون الدولي بين الدول الأعضاء[23]،حيث اهتمت هذه الهيئات الدولية المتخصصة بالبيئة و المؤسسات المالية، في المحافظة عليها وحمايتها و العمل على نشر الثقافة البيئية بين الدول، وحثت هذه الدول على المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة وتقديم الدعم المالي من اجل حمايتها.

1.6_ دور الهيئات الدولية المتخصصة في حفظ التنوع البيولوجي

أدت الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بوصفها منظمات دولية متخصصة دورا كبيرا في السعي لإيجاد آلية دولية للحفاظ على التنوع البيولوجي ، ونحاول هنا تسليط الضوء على ابرز تلك المنظمات الدولية التي اهتمت بالموضوع :

أولا–برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

من المبادرات التي قام بها البرنامج في مجال حفظ التنوع البيولوجي، التحضير لإصدار أول صك دولي لحماية التنوع البيولوجي أثناء مؤتمر ري ودي جانيرو، كما وضع خطة عمل شاملة تتضمن ثلاث مراحل، اهتمت الأولى بالتعريف بأهمية حفظ التنوع البيولوجي في المناطق التي تشكل خطرا عليه، أما الثانية فارتبطت بمفاهيم الحماية والصيانة والمحافظة على استمرار بقاء الموارد البيولوجية المرتبطة بالقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، أما المرحلة الثالثة فارتبطت بالمحافظة على التنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة[24].

ثانيا– منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO):

يدخل الحفاظ على التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات منظمة الأغذية والزراعة ،حيث اعتمد مؤتمر المنظمة في دورته السابعة والعشرين نوفمبر 1993 المدونة الدولية للسلوك حول جمع المادة الوراثية واستخدامها المستدام وتلاف آو منع تأكل المادة الوراثية، وحماية مصالح الجهات المتبرعة والجامعة للمادة الوراثية النباتية[25].

وفي مجال البيئة البحرية، تبنى مؤتمر المنظمة في 1995/10/31 مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد،التي تهدف إلى إرساء مبادئ للصيد الرشيد مع مراعاة الجوانب الإحيائية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وقواعد القانون الدولي، وتبني مبادئ وآليات لإعداد وتنفيذ الخطط والسياسات الوطنية فيما يخص صيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها بصورة رشيدة،باعتبار المدونة صكا مرجعيا– يساعد الدول في

---

[23] جمال عبد الناصر مانع ، **التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**،(الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،الحجار ، عنابة،2006)، ص 384.

[24] خالد ميسوم، **الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: كلية الحقوق، جامعة أدرار، 2017–2018)، ص 32.

[25] الفقرة 27، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجع السابق، ص 6.

تحسين أو وضع الإطار القانوني للصيد الرشيد كذلك تشجيع حماية الموارد المائية الحية وبيئيتها المائية والمناطق الساحلية مما يعزز التنوع البيولوجي البحري[26] .

وفي إطار اهتمام المنظمة بالتنوع البيولوجي الزراعي، وافق المؤتمر العام للمنظمة في 3 نوفمبر 2001 على الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،التي تعد اتفاقية دولية خاصة بالتنوع البيولوجي الزراعي ويدخل في نطاقها جميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة[27].

ففي 9 من شهر ماي2018 بروما دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) جوزيه غرازيانو دا سيلفا إلى إحداث تغييرات جذرية في طريقة إنتاج الغذاء، بالاستناد إلى النظم الزراعية المستدامة القادرة على إنتاج غذاء صحي ومفيد وحماية التنوع البيولوجي على الأرض في نفس الوقت[28].

وقال غرازيانو في كلمة افتتح بها جلسة الحوار الدولي الذي يدور حول تعميم التنوع البيولوجي في السياسات والممارسات الزراعية: "إن التنوع البيولوجي ضروري جداً لحماية الأمن الغذائي العالمي والتغذية وتعزيز سبل العيش الريفية وتعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات على الصمود"[29].

وحسب الإحصائيات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة، فان أكثر من 150 سلالة حيوانية انقرضت بين سنتي 2000 و2018 وأن مناطق الجبال الحرجية تتوفر على حوالي 25 %من التنوع البيولوجي البري. وان حوالي 20 إلى 30 % من الأراضي تعاني التدهور.

ثالثا – منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) :

شاركت اليونسكو في العديد من المبادرات التي تربط حماية التنوع البيولوجي بموضوع الثقافة والتعليم:

–شاركت في الاجتماع السنوي لسنة 2011 للجنة المشتركة بين الوكالات الذي يتألف من حلقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن معالجة التنوع البيولوجي.

–شاركت مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في إطار تبادل الشراكة بين الأمانة والمنظمة في حلقة عمل دولية للتعلم في مجال التنوع البيولوجي، بعنوان التثقيف في مجال التنوع البيولوجي التي عقدت في باريس بين 2–4 ماي 2012.

---

[26] المادة (2) من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في 1995/10/31 ، روما

[27] منظمة الأغذية والزراعة،تقرير حول الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، 2جوان 2002،ص ص 2.1 على الموقع : www.fao.org.

[28] جوزيه غرازبانو داس يلفا، **مدونة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة حالة المواد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم**، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2018.

[29] نفس المرجع.

في 06 ماي 2018 شهد مقر اليونسكو بباريس تدشين تقرير التقييم العالمي للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ينذر التقرير في نسخته هذه بأن العالم يشهد تدهور اعتبر مسبوق في الطبيعة التي تمتلك اليوم قرابة مليون نوع مهدد بالانقراض واعتبرت المديرة العامة لليونسكو " اودري اوزولاي" " لن يكون لأي شخص حجة بعد اليوم فبعد اعتماد هذا التقرير التاريخي لم يعد بإمكاننا الاستمرار في تدمير التنوع البيولوجي من حولنا ، فمن مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة أن نحافظ على هذا التنوع"[30].

رابعا– منظمة الصحة العالمية(WHO) :

نشأت المنظمة في 22 يوليو 1946 وبدأت اعمالها في 06 ابريل 1947 بمدينة جنيف بسويسرا.

وفي العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة، تعمل أمانة الاتفاقية ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة من المنظمات والشركاء الآخرين في أنشطة التنوع البيولوجي والصحة للمساهمة في تحقيق الأهداف التالية[31] :

- ✓ تشجيع الاستخدام المعزز للتنوع البيولوجي في البرامج التي تسهم في تحسين صحة الإنسان.
- ✓ زيادة الوعي بأهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل المنافع المشتركة لصحة الإنسان.
- ✓ المساهمة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

ففي 10 جانفي 2018 بنيروبي بكينيا اتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية على تعاون جديد واسع النطاق للتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من المخاطر الصحية البيئية التي تسبب ما يقدر بنحو 12.6 مليون حالة وفاة سنويا،ويتعلق هذا الاتفاق باتخاذ الإجراءات المشتركة لمكافحة تلوث الهواء وتغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات[32].

---

[30] Plateforme intergouvernementale sur la biodiversité et services écosystémiques (IPBES en anglais), le dangereux déclin de la nature:un taux d'extinction des espéces " sans precedent" et qui s'accélére,Paris , 6 mai 2019.

[31] الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الإجتماع الثامن عشر،النظر في القضايا الجارية: الصحة والتنوع البيولوجي، الفقرة7، مونتريال، 23-28 يونيه، البند 9-7 من جدول الأعمال المؤقت،2014 ،رقم الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/18/17.

[32] منظمة الصحة لعالمية https://www.who.int/globalchange/ecosystems/biodiversity/ar/ ، دون سنة نشر ،تاريخ الإطلاع2019/05/05،الساعة 10h00.

خامسا– المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية(IPBES):

تأسس في 21 أفريل 2012 ويضم 130 دولة ويقع مقره ببون الألمانية ووفقا للفقرة 6 (و)من الوثيقة الختامية لإنشاء المنبر بوصفه هيئة حكومية دولية مستقلة تتولى إدارتها واحدة أو أكثر من هيئات الأمم المتحدة آو وكالاتها أو صناديقها أو برامجها القائمة.والهيئة المسئولة عن صنع القرار في المنبر تعرف بالاجتماع العام ومن وظائفه يهدف إلى[33] :

– الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

– الاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومات بما في ذلك الطلبات المقدمة إليه من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي.

– يقوم بتقييمات منتظمة للمعارف المتاحة بشأن التنوع البيولوجي سوى عالمية أو إقليمية أو دون الإقليمية.

وفي مارس 2018 اصدر المنبر (IPBES) أحدث تقييم لتدهور الأراضي واستعادتها، حيث ظهر التقييم أن الربع فقط من إجمالي مساحة الكرة الأرضية خال تماما من أي تأثيرات للأنشطة البشرية،ومن المتوقع انخفاض هذا الجزء إلى نسبة العشرة بالمائة بحلول عام 2050،وقد أشار التقييم أيضا، إلى أن الأراضي الرطبة هي الفئة الأكثر تضررا،إذ أنها فقدت 87 بالمائة من مساحتها في العصر الحديث،وسببها سوء الإدارة المحلية لموارد الأرض ، ولكن الأسباب الرئيسية العالمية أو الإقليمية لهذا التدهور هو الطلب المتزايد على منتجات النظم البيئية،وهو ما يفوق قدرة النظم البيئية الهزيلة على توفير هذه المنتجات[34].

1.7_ ممارسات المؤسسات المالية الدولية في حماية التنوع البيولوجي

تعمل صناديق وبنوك التنمية من حيث المبدأ على المساهمة في برامج حماية البيئة بصفة عامة وعناصرها بصفة خاصة ومنها:

أولا – صندوق شراكة الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF)

[33] الاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية(UNEP)،البند4(ب) من جدول الأعمال المؤقت،الدورة الأولى، نيروبي، 3-7 أكتوبر 2011 وثيقة رقم UNEP/ IPBES/MI/1/3.

[34] الصندوق العالمي للطبيعة،تقرير الكوكب الحي، سويسرا،2018.

هو مبادرة تمويل تعاونية من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومنظمة الحفظ الدولية : كونزيرفيشين انترناشيونال(CI) والإتحاد الأوربي (EU) ومرفق البيئة العالمي (GEF) وحكومة اليابان ومؤسسة جون د.وكاثرين ت،ماك آرثر(Jon D.and catherine T.MacArthur Foundation) والبنك الدولي، ويتمثل هدفهم المشترك في الحفاظ على المناطق الساخنة للتنوع الحيوي، وهي المناطق 36 الأكثر أهمية والأكثر تهديدا على الصعيد العالمي للحفاظ على التنوع الحيوي الأرضي، ويقدم هذا الصندوق التمويل إلى الدول التي وقعت على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي،وتلك المؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمي، وتلك الأعضاء في مجموعة البنك العالمي[35].

وتعرف المناطق الساخنة بأنها مناطق يوجد فيها ما لا يقل عن 1500 نوع من النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر في العالم، والتي فقدت أكثر من 71 %من نطاق موائلها الأصلية[36] .

ثانيا– البنك الدولي

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيها ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وتعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان المعنية لتحسين الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارته على نحو مستدام ويشمل ذلك[37] :

- ✓ الاستثمار في إدارة أحواض تصريف الأنهار، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمناطق المحمية، حيث تعمل البلدان جاهدة لتحقيق أهدافها الإنمائية وتنفيذ خطط الحد من الفقر.
- ✓ يعمل على مساعدة هذه البلدان على إيجاد وسائل لتحقيق عائدات من التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق السياحة أو المدفوعات مقابل الخدمات البيئية ،التي يمكن أن تغطي تكلفة إدارتها للتنوع البيولوجي وتحسين الاقتصاديات المحلية.

---

[35] موقع صندوق الأنظمة البيئية الحرجة : https://www.cepf.net /.

[36] صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة ، الملف التشخيصي للنظام البيئي،منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملخص تقني مطول، جويلية 2017، ص4 .

[37] البنك الدولي، هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا ، مقال منشور على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/02/14/biodiversity.، تاريخ النشر 2019/02/14،تاريخ الإطلاع:2019/05/13، الساعة 22h56.

- ✓ يعمل مجموعة البنك الدولي بشكل وثيق مع الشركاء لتحسين الإدارة الرشيدة للغابات ومنع الجرائم التي ترتكب في حق الحياة البرية باعتباره وسيلة لحماية قيمة السياحة القائمة على الطبيعة والتي تؤثر بدورها على قدرة الأشخاص الذين يعيشون حول المناطق المحمية على التحمل .

- ✓ ويُعد إدراك أهمية رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية وقياسهما وإدارتهما على المستوى القُطري عاملًا أساسيًا في حماية التنوع البيولوجي ، كما قام البنك الدولي، بدعم من صندوق البيئة العالمية، بتمويل اكبر عملية حفظ للتنوع البيولوجي في أفريقيا. و التي بلغت قيمتها نحو 360 مليون دولار، في نحو 50 مشروعًا يجري تنفيذها حاليًا في منطقة أفريقيا المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2015-2019) أكثر من 60 ألف مستفيد (نصفهم تقريبًا من النساء) في 10 مناطق محمية[38].

ثالثا– صندوق البيئة العالمي (FEM)

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1990، ويعتبر صندوق البيئة العالمي احد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية والمتمثلة في مايلي[39]:

- ✓ التنوع البيولوجي
- ✓ تقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
- ✓ – مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.
- ✓ – إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

2_ دور المنظمات الإقليمية وغير الحكومية في حفظ التنوع البيولوجي

تتمثل الفئة الثانية من قواعد حفظ التنوع البيولوجي في تلك التي يتم تبنيها على المستوى الإقليمي والتي هي بوجه عام، ممكنة التطبيق على جميع الأنواع في المنطقة المعينة، وقد تم تبرير النهج الإقليمي على أنه يسمح

[38] البنك الدولي، هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا، مرجع سابق.

[39] حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث،(عدد 07،جامعة ورقلة،2009 -2010)، ص129.

بمعالجة الاحتياجات والاهتمامات البيئية للمناطق المختلفة، كما يسعى إلى ضمان تفويض السلطات المرتبطة بمسؤولية إدارة الشؤون البيئية الدولية إلى أنسب مستويات الإدارة، سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي أو الثنائي.

وكان أقرب اتفاق إقليمي هو اتفاقية لندن لعام 1900 وأحدثها بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 1999 المتعلق بحفظ الحياة البرية وإنفاذ القانون، كما اعتمدت الترتيبات الإقليمية لأجزاء من أفريقيا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وأوروبا وجنوب شرق آسيا وهو ما تطلب التطرق إليه في المطلبين الآتيين: .

2.1_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار المنظمات الإقليمية

لقد تعددت المنظمات الإقليمية في عصرنا الراهن وفق متطلبات العلاقات الدولية، حيث يوجد العديد من المنظمات والهيئات التي تتنوع في مستويات عملها وما تتمتع به من سلطات.رغم اختلاف الفقهاء في تقسيماتهم لها حسب اختلاف طبيعة العضوية فيها، ونشاطاتها واختصاصاتها المختلفة.

حيث اهتم البعض من هذه المنظمات الإقليمية بالبيئة، وذلك من اجل المحافظة عليها وحمايتها ونشر الثقافة البيئية بين سكانها وفق تشريعات أو مؤسسات محلية تعمل في هذا المجال ورغم اختلاف تخصصاتها إلا أن الهدف المشترك بين أنشطتها هو الحفاظ على البيئة وحمايتها.

2.2_ الإتحاد الأوروبي

جرت أولى المباحثات حول الإتحاد الأوروبي خلال اجتماع ماستريخت سنة 1991، وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الإتحاد الأوروبي، التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1982/02/07 في مدينة ماستريخت، والتي دخلت حيز النفاذ في 1993/11/01[40].

يستند الإتحاد الأوروبي في حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي على تشريعات 1979 " توجيه الطيور البرية".

قد جاءت إستراتيجية التنوع البيولوجي الجديدة للإتحاد الأوروبي مع حلول 2020 تحت عنوان " التأمين على حياتنا، رأس مالنا الطبيعي"، كانطلاقة من اجل الرفع من مساهمته وعمله لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي العالمية،بما في ذلك منطقة المتوسط بأكملها والتي تضمنت الأهداف التالية[41] :

---

[40] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص 329.

[41] مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، اتحاد المنظمات غير الحكومية المتوسطية حول البيئة والتنمية المستدامة،التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، 2012 ، ص5 ، مقال منشور على الأنترنات ،

- ✓ **الهدف الإستراتيجي أ:** معالجة الأسباب الأساسية لخسارة التنوع البيولوجي من خلال تسليط الضوء على التنوع البيولوجي في الحكومة والمجتمع.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي ب:** الحد من الضغوط المباشرة حول التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي ج:** تحسين وضع التنوع البيولوجي من خلال حماية النظم البيئية،والأنواع ،والتنوع الوراثي.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي د:** تعزيز المنافع الناشئة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في المجتمع.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي هـ:** تعزيز التطبيق من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات.

2.3_ الإتحاد الإفريقي

أنشئ الإتحاد الإفريقي في 9 تموز عام 2002 في قمة مدينة ديربان في جنوب إفريقيا ، ومن ضمن أهدافه تعزيز مواقف إفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها[42].

وفي إطار حفظ التنوع البيولوجي تم إعداد نشرة التوقعات للتنوع البيولوجي العالمي الإصدار الرابع حول المراجعة النصف السنوية للخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 والذي يتعرض إلى وضع التنوع البيولوجي في إفريقيا . ولكنها تضمنت معلومات إقليمية محدودة[43].

هذا التقرير يعتمد على مجموعة من المؤشرات الإقليمية وعلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الخامسة حول الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) والتقارير الحكومية الأخرى والحالات قيد الدراسة والكتابات المنشورة ، وذلك بغية تأمين مراجعة لكل هدف على حدا لتقدم سير العمل نحو تحقيق أهداف أيشي العشرين[44].

إن العبر المستوحاة حول وضع التنوع البيولوجي في إفريقيا والضغوطات التي يتعرض لها والمستخلصة من هذا التقييم هي :

---

http://mio-ecsde.org/.، تاريخ النشر : نوفمبر 2012، تاريخ الإطلاع :2019/04/14، الساعة 18h30 .

[42] نزيه رعد ،**المنظمات الدولية والإقليمية**، ط1 ،(طرابلس: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013)، ص 134.

[43] **The State of Biodiversity in Africa (UNEP), a mid-term review of Progress towards the Aichi biodiversity targets** , 2011-2020, May 2016 ,p10

[44] **Ibid.**

- ✓ بشكل عام فإن التنوع البيولوجي في إفريقيا في تناقص مستمر مع تراجع قائم وخسارة للأنواع والموائل الطبيعية.
- ✓ الخسارة القائمة في التنوع البيولوجي في إفريقيا ناتجة عن مجموعة من العوامل ذات المنشأ البشري.
- ✓ تتركز التهديدات بشكل خاص على الأنظمة البيئية للمياه العذبة في افريقيا والتنوع البيولوجي المرتبط بها.
- ✓ تتعرض إفريقيا بشكل مستمر لإزالة الغابات وتدهورها.
- ✓ إن الآثار السلبية للتغير المناخي على الأنواع وعلى الأنظمة البيئية تؤدي إلى مضاعفة كل الضغوط السابقة[45].

ومن اجل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إفريقيا تم اتخاذ عدة إجراءات منها:

- ✓ استخدام آلية عالمية تدعم الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية.
- ✓ تطبيق إجراءات الصون والحماية بشكل أوسع للحد من فقدان المزيد من التنوع البيولوجي في إفريقيا.
- ✓ تقوية الإجراءات العابرة للحدود بين الدول المتاخمة لبعضها البعض.
- ✓ تقوية دور المجتمعات المحلية ضمن الأنظمة الحكومية.
- ✓ تطبيق مخرجات ونتائج المؤتمرات والتي تتطلب حشد الموارد وبناء قدرات الدول الإفريقية.
- ✓ بناء القدرات المؤسسية القادرة على تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وفي القمة الوزارية الإفريقية للتنوع البيولوجي وبالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي التي عقدت في شرم الشيخ بمصر في 13 نوفمبر 2018 بعنوان" تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية استعادتها"توصل المسئولون الأفارقة في مشروع إعلانهم الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي[46] إلى:

[45] The State of Biodiversity in Africa (UNEP),**Op.cit.**

- ✓ زيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في إفريقيا.
- ✓ – مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في المنطقة.
- ✓ تيسير تعزيز مبادرات تعميم التنوع البيولوجي لمعالجة العوامل الدافعة القطاعية لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.
- ✓ تشجيع الدول الأعضاء على متابعة الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي2011-2020 .
- ✓ حث الدول الأعضاء بالدور الهام للمناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي[47].

ومن خلال هذا اللقاء الوزاري، عبر المسئولون الأفارقة عن القلق والأثر الكبير لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على التنوع البيولوجي، مما يؤثر على أكثر من 485 مليون شخص ويؤدي إلى تكبد تكلفة سنوية تقدر 9.3 مليار دولار[48].

2.4_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار المنظمات غير الحكومية (ONG)

أصبح عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال حماية البيئة، وتفعيل القانون الدولي للبيئة في تزايد مستمر ففي 20 سبتمبر 2011 وقع الأمين التنفيذي ورؤساء التنفيذيون لعدد 26 منظمة تتألف من منظمات دولية غير حكومية ومنظمات حكومية مذكرة تفاهم من اجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية لحماية التنوع البيولوجي 2011-2020 وصيانته مع عدة منظمات غير حكومية [49].

---

[46] هديل هاشم، توصيات مشروع الإعلان الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي جريدة الفجر،مصر،2018 ، مقال منشور على الموقع، https://www.elfagr.com/، تاريخ النشر 01 نوفمبر 2018، تاريخ الإطلاع 2018/12/11 ،الساعة 12h54.

[47] هديل هاشم، **المرجع السابق**.

[48] **نفس المرجع**

[49] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، إياد حيدر ، الهند، 8-19 أكتوبر 2012 ،ص 7 وثيقة رقم UNEP/CBD/COP/11/17.

إلى جانب المنظمات غير الحكومية المعروفة بنشاطها في مجال حماية البيئة وعلى رأسها منظمة السلام الأخضر والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، نجد في مجال حفظ التنوع البيولوجي العديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا المجال

2.5_ منظمة حياة الطيور الدولية (Birdlife International)[50] :

تأسست في 22 يونيو 1922 وكانت تسمى المجلس العالمي للحفاظ على الطيور وفي 1993 أصبحت تسمى ما هي عليه اليوم يقع مقرها بكامبريدج الألمانية وهي تعمل على تحديد وحماية المناطق التي تتجمع فيها الطيور بأعداد كبيرة وكذلك تسجيل الطيور المهددة في العالم بالانقراض وموائلها الطبيعية في دفتر يسمى دفتر البيانات الحمراء للطيور في سنة 1966 والذي أصبح اليوم يسمى بالقائمة الحمراء للإتحاد الدولي للحفظ والمحافظة على الأنواع المهاجرة والاهتمام بالطيور البرية ومساكنها ونمط عيشها[51].

انعقد مؤتمر مسارات الهجرة العالمية (Flyw ays Summit) في ابوظبي بالإمارات العربية المتحدة من 23 إلى 26 افريل 2018، وشهد المؤتمر مشاركة ممثلين عن الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، إضافة إلى نخبة من الباحثين وعلماء الطيور من أكثر من 70 دولة و100 منظمة من العالم، للتعرف على احدث التحاليل العلمية بشأن الطيور المهاجرة والجهود المبذولة للحفاظ عليها وحماية موائلها[52].

وأطلقت منظمة حياة الطيور البرية خلال هذه المؤتمر تقريرها حول حالة الطيور في العالم لعام 2018 والذي جاء فيه أن من بين 11000 نوع من الطيور المتواجدة في العالم، نوع من كل خمسة أنواع هو من الطيور المهاجرة، وان 40 % منها تقريبا في انخفاض، في حين نجد أن نوعا من كل ثمانية أنواع هو مهدد بالانقراض[53].

حيث سجلت كذلك في تقريرها أن من بين 561 نوعا من الطيور التي تم تقييمها في الدراسة أن هناك 375 نوعا على الأرجح يقتل بشكل غير قانوني بأعداد كبيرة كل عام منها الطيور المائية الطيور الجارحة والبلابل ، فيما يحتمل أن 81 نوعا يقتل بطريقة غير قانونية ولكن بأعداد ضئيلة[54].

---

[50] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية، الاجتماع الحادي عشر ، المرجع السابق ، ص 7 .

[51] موقع منظمة حياة الطيور الدولية :https://www.birdlife.org/ .

[52] اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور ، مقال منشور الموقع: https://medwet.org/ar/2018/05/world-migratory-bird-day-2018-unifying-our-voices-for-bird-conservation/، تاريخ النشر:2018/05/09 ،تاريخ الإطلاع 2019/05/24 ، الساعة: 22h50.

[53] نفس المقال.

[54] **نفس المرجع**.

بتكليف من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف(MEAs) ، خاصة الاتفاقية بشأن الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (CMS) والاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية–الأوروبية–الآسيوية المهاجرة (AEWA)واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي(CBD) ، ينبغي تأسيس منتدى عالمي يحمل إسم ''العناية بالسواحل (Caring for Coasts) ''يجمع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. يهدف المنتدى إلى النهوض بتنفيذ النهج المستدامة لحماية النظام الإيكولوجي الساحلي وإدارته واستعادته من أجل الأنواع المهاجرة وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية مثل القدرة على التكيف مع تغير المناخ،وينبغي لهذا المنتدى أن يدعم الشراكات والآليات القائمة للحفاظ على نطاق مسارات الطيران مثل شبكات مواقع مسارات الطيران، وأن يدعمه تحليل الوضع الإقليمي لحالة واتجاهات الموائل الساحلية (على سبيل المثال حملة MedWet بشأن الأراضي الرطبة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط) [55].

2.6_ التحالف من أجل وقف الانقراض[56] :

يعمل هذا الجهاز على توفير جميع الإمكانيات لأجل وضع حد لظاهرة الانقراض، التي تلحق بمجموع الأصناف النباتية والأنواع الحيوانية، ولقد عمل بالشراكة مع مؤتمر الأطراف لخلق سبل الحفظ المستدام والتعريف بأسباب الانقراض، كما دعي جميع الدول أصحاب المصلحة في رفع نسبة الدعم المعنوي والمادي لأجل التمكن من استدامة الأنواع والأصناف والعمل على تحقيق وتنفيذ إستراتيجية الحفظ،وشارك في ملتقى التعاون الدولي لحفظ التنوع البيولوجي الذي نظمه مؤتمر الأطراف تحت عنوان التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية لحماية التنوع البيولوجي[57].

2.7_ منظمة الحفظ الدولية :

تعمل هذه المنظمة بالشراكة مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف في تعزيز سبل حفظ مكونات التنوع البيولوجي،وللمنظمة العديد من الأجهزة التي تبحث في المعلومات الخاصة بالأرقام ونمط عيش الحيوانات والنباتات وتحديد جميع العوامل التي تشكل خطرا على بقائها، كما حددت جميع الفاعلين في الحفظ، ووضعت المنظمة مجموعة من المشاريع تتعلق بمسألة الحفظ بالشراكة مع مؤتمر الأطراف[58]:

- ✓ وضع شبكة عالمية للحفظ.

---

[55] اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور، **المرجع السابق**.

[56] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، المرجع السابق ،ص 7 .

[57] خالد ميسوم، **المرجع السابق**،ص 37.

[58] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

✓ مشروع إقامة الشبكة العالمية للمحميات الطبيعية الخاصة بالحفظ.

2.8_ منظمة حفظ الأنواع النادرة:

عملها إحصائي بالدرجة الأولى، حيث تعمل على التدقيق الرقمي في جميع الأنواع النادرة غير الموجودة بكثرة،وارتبطت مهامها بتنفيذ خطة وإستراتيجية الحفظ، التي تسعى من خلالها إلى متابعة تواجد الأنواع النادرة والعمل على تكاثرها وتوفير المناخ الملائم لعيشها وبقائها، وشكلت هذه المنظمة مرجعية أساسية لمؤتمر الأطراف في اخذ الأرقام الحقيقية حول الأنواع النادرة[59].

الخاتمة:

تم من خلال هذا البحث استعراض الأدوار التي لعبتها مختلف المؤسسات والهيئات الدولية لحماية التنوع البيولوجي، حيث أدت الأمم المتحدة الدور الأكبر في هذا المجال عبر مختلف أجهزتها، و ساهمت إلى جانب حفظ الأنواع في إرساء وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي عامة وقواعد حفظ التنوع البيولوجي خاصة من خلال صياغة الاتفاقيات الدولية إلى جانب التوصيات والقرارات وكذا السوابق القضائية، كما ساهمت المنظمات الإقليمية في حماية النظم البيئية وخصائصها في إطارها الإقليمي، وهيئات المجتمع المدني على الصعيد الدولي للقيام بأدوار فعالة لتوجيه الرأي العام الدولي نحو انتهاك الدول، حيث تتمثل أهم توصيات هذه الدراسة فيمايلي:

_ ضرورة صون مختلف مكونات التنوع البيولوجي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

_ تشجيع دور المنظمات الدولية غير الحكومية وفسح المجال لها خاصة في الرقابة على أعمال الشركات المتعددة الجنسيات عبر تعزيز دورها في اللجوء للقضاء الدولي في المجال البيئي.

_ تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها بالجانب الإلزامي ومختلف أساليب الردع لحماية التنوع البيولوجي.

_ العمل على توطين البرامج الإنمائية الفنية والتقنية على المستوى المحلي.

_ وضع استراتيجية دولية لعقلنة إستغلال التنوع البيولوجي.

_ التأكيد على دور الإعلام بكل أنواعه على حماية التنوع البيولوجي من خلال الدور التوعوي والتحسيسي المناط به.

_ تكثيف التعاون الإقليمي والبيني ونقل التجارب الناجحة على مختلف الأصعدة.

قائمة المراجع:

- العايب جمال ، **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2005.

[59] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

_ سعداني نورة ، رحموني محمد ، **دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون، 2017.

– مقري عبد الرزاق ، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والإشهار ، 2008.

_ الحديثي صلاح عبد الرحمان عبد ، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1، 2010.

– إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية 1992.

– تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الفصل الأول ، القرار1،جوهانسبورغ ، جنوب افريقيا ، 22 اوت –4 سبتمبر 2002 ، ص1، وثيقة رقم *A/CONF.199/20 .

– الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ لسنة 2002.

– صافية زيد المال ، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة تيزي وزو ، 2013.

_ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

– قويدر رابحي، **القضاء الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، الجزائر: كلية الحقوق،جامعة تلمسان، 2016.

[1]ملخصات الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، قضية يد الحيتان في القطب الجنوبي (أستراليا ضد اليابان: نيوزيلندا كطرف متدخل)، وثيقة رقم –16 (A) 14733، مارس 2014، ص4/55.

– مانع جمال عبد الناصر ، **التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،الحجار ، عنابة،2006.

_ ميسوم خالد ، **الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية الحقوق، جامعة أدرار، 2017–2018.

_ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في 1995/10/31 ، روما

_ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، 2جوان 2002، على الموقع : www.fao.org.

[1] جوزيه غرازبانو داس يلفا، **مدونة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة حالة المواد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم**، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2018.

_Plateforme intergouvernementale sur la biodiversité et services écosystémiques (IPBES en anglais), le dangereux déclin de la nature:un taux d'extinction des espéces '' sans precedent'' et qui s'accélére,Paris , 6 mai 2019.

– الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الإجتماع الثامن عشر،النظر في القضايا الجارية: الصحة والتنوع البيولوجي، الفقرة7، مونتريال، 23–28 يونيه، البند 9–7 من جدول الأعمال المؤقت،2014 ،رقم الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/18/17.

– منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/globalchange/ecosystems/biodiversity/ar/. الاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم

الإيكولوجية(UNEP)،البند4(ب) من جدول الأعمال المؤقت،الدورة الأولى، نيروبي، 3-7 أكتوبر 2011 وثيقة رقم UNEP/ IPBES/MI/1/3.

- الصندوق العالمي للطبيعة،تقرير الكوكب الحي، سويسرا،2018.

- موقع صندوق الأنظمة البيئية الحرجة : https://www.cepf.net/.

- صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة ، الملف التشخيصي للنظام البيئي،منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملخص تقني مطول، جويلية 2017.

- البنك الدولي ،هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا ، مقال منشور على الموقع http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/02/14/biodiversity.

_ فروحات حدة ، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 07،جامعة ورقلة،2009 -2010.

- مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، اتحاد المنظمات غير الحكومية المتوسطية حول البيئة والتنمية المستدامة،التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، 2012 ، ص5 ، مقال منشور على الأنترنات ، http://mio-ecsde.org/.

[1] نزيه رعد ،**المنظمات الدولية والإقليمية**، ط1 ،طرابلس: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013.

- **The State of Biodiversity in Africa** (**UNEP**), **a mid-term review of Progress towards the Aichi biodiversity targets** , 2011-2020, May 2016.

- هاشم هديل ، توصيات مشروع الإعلان الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي جريدة الفجر،مصر،2018 ، مقال منشور على الموقع، https://www.elfagr.com/ .

- مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، إياد حيدر ، الهند، 8-19 أكتوبر 2012 ،ص 7 وثيقة رقم UNEP/CBD/COP/11/17 .

- موقع منظمة حياة الطيور الدولية :https://www.birdlife.org/ .

- اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور ، مقال منشور الموقع: https://medwet.org/ar/2018/05/world-migratory-bird-day-2018-unifying-our-voices-for-bird-conservation/.

- مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر .